غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

التجارة تحت المجهر

التبادل التجاري بين البحرين وكوريا الجنوبية

أبريل 2022

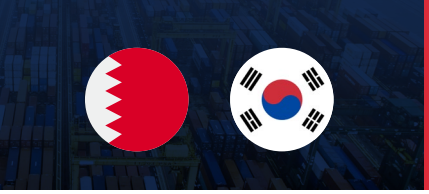

مقدمة

يشهد عام 2022 مرور 46 عاماً على العلاقات الدبلوماسية بين مملكة البحرين وكوريا الجنوبية، حيث تمحورت العلاقات بين البلدين خلال السنوات الأولى حول التعاون التجاري في قطاعات معينة مثل البنية التحتية والطاقة والإنشاءات، ولكن منذ إعادة افتتاح سفارة جمهورية كوريا في البحرين في عام 2011، تطورت العلاقات بين البلدين في مجالات أخرى أهمها العلاقات السياسية والثقافية، كما تعززت من جانب آخر العلاقات الثنائية بين مملكة البحرين وجمهورية كوريا من خلال الزيارات المنتظمة المتبادلة بين الدولتين والتي يقوم بها مسؤولون رفيعو المستوى من كلا البلدين.

ووقع البلدان 4 اتفاقيات ثنائية و12 مذكرة تفاهم، كما عقدت غرفة البحرين العديد من منتديات الأعمال البحرينية الكورية بهدف تعزيز التعاون وتشجيع الاستثمار المشترك في القطاعات الواعدة، ولزيادة حجم التجارة البينية بين البلدين، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية رسمياً استئناف مفاوضات التجارة الحرة بين الجانبين في يناير 2022 وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون ستة أشهر من تاريخ بدء الجولة الأولى من المفاوضات، والتي سوف تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان المعنية.

وتشهد التجارة بين مملكة البحرين وكوريا الجنوبية نمواً مطرداً، حيث قد ارتفع حجم التجارة بين البلدين بنسبة 135% من عام 2017 إلى عام 2021. وتجاوزت الصادرات من البحرين إلى كوريا الجنوبية الواردات لأول مرة خلال السنوات الخمس الماضية في عام 2021، حيث زادت بنسبة 141% مقارنةً بعام 2020.

وتُعد كوريا الجنوبية أحد أبرز الشركاء التجاريين للبحرين، فقد كانت في عام 2021 سادس أكبر شريك تصدير للبحرين وفي المرتبة الرابعة عشر في قائمة أكبر شريك استيراد، كما تتمتع كوريا الجنوبية باقتصاد متطور للغاية ومتقدم تقنياً تبلغ قيمته 2 تريليون دولار، وتقوده عدة قطاعات أهمها قطاع الإلكترونيات، قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، قطاع إنتاج السيارات، قطاع الكيماويات، قطاع بناء السفن، قطاع المنسوجات وقطاع الصلب، كما ان هناك المزيد من القطاعات الواعدة للتعاون بين البلدين مثل الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسيارات والخدمات المالية والرعاية الصحية.

يشار إلى أن كوريا الجنوبية هي سابع أكبر مصدر للبضائع وتاسع أكبر مستورد لها على مستوى العالم.

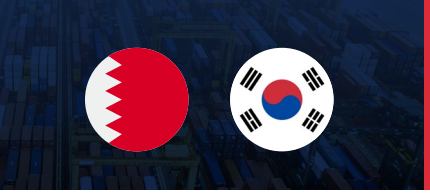

مقارنة اقتصادية بين البحرين وكوريا الجنوبية

	كوريا الجنوبية	البحرين
معلومات عامة		
السكان	51.8 مليون نسمة	1.7 مليون نسمة
المساحة	100,032 كم²	778.3 كم²
سعر صرف العملة (بالدولار الأمريكي)	1,191.50 وون كوري جنوبي	0.376 دينار بحريني
الناتج المحلي الإجمالي والأسعار	(نسبة التغير السنوي / بالدولار الأمريكي)	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2020)	%1-	%5.4-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	44,621 دولار أمريكي	48,766 دولار أمريكي
الحكومة	(نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي) 2020	
الإنفاق الحكومي	%22.7	%33.9
الدين العام	%48.7	%132.9
التجارة		
شركاء التصدير الرئيسيين	الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام	المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية
شركاء الاستيراد الرئيسيين	اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية	الصين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية
الفائدة		
سعر الفائدة	%1.25	%1
مؤشرات اقتصادية أخرى	(مليار دولار أمريكي)	
التضخم	%0.5	%2.3-
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي)	9.2$	1.0$
التصنيفات الدولية		
وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني 2021	AA	+B
مؤشر الحرية الاقتصادية 2022	19	74
مؤشر التنمية البشرية 2020	23	42

المصدر: البنك الدولي، Heratige.org، وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني

اقتصاد البحرين

يتميز اقتصاد البحرين بأنه الأكثر تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نظراً لنقاط القوة الخاصة بقطاعات الخدمات المالية والابتكار التكنولوجي والصناعة والنقل اللوجستي، كما يُعد اقتصاد البحرين أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأن مملكة البحرين تتمتع بوضع جيد يتيح للمتداولين والمستثمرين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية وذلك بسبب اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها والبنية التحتية الممتازة والمؤسسات المالية القوية.

تهدف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 والتي ترتكز على مبادئ الاستدامة، والتنافسية، والعدالة إلى تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين، كما وتنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي على أنه عنصر أساسي في خطتها طويلة الأجل، وبالتالي فهي تلتزم بخلق المركز الأكثر جاذبية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من المزايا الحالية المتوفرة في البلاد.

يشار إلى أن الحكومة الموقرة عن أعلنت مؤخراً عن خطة "التعافي الاقتصادي " والتي تتضمن عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين وهي مبنية على 5 أولويات كالتالي:

- خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف 20,000 بحريني في الاقتصاد وتدريب 10,000بحريني سنوياً حتى عام 2024.
- تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.
- تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.
- تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5% في عام 2022.
- تعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

يعد القطاع المالي في البحرين من بين أقوى القطاعات في العالم، حيث حصلت البحرين على المرتبة الرابعة من بين 135 دولة في تقرير تنمية التمويل الإسلامي 2021، وبالإضافة إلى ذلك صُنفت المملكة كأقل الدول خطورة في المنطقة العربية للعام الثاني على التوالي في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال 2021.

المصدر: International Trade Administration، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة الخارجية، مجلس التنمية الاقتصادية البحرين

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر ، من المتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 3.1% في عام 2022.

المؤشرات الرئيسة	2019	2020	2021 ت	2022 ت	2023 ت
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	33.43	32.7	33.5	34.5	35.6
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، التغير السنوي%)	2.56	-5.1	2.4	3.1	3.1
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)	23.203	22.195	22.508	22.739	22.971

ت = توقعات

المصدر: صندوق النقد الدولي، World Economic Outlook Database October 2021

مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2021 بنسبة 18.53%، يليه قطاع التمويل والتأمين بنسبة 17.89% ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة 14.07%.

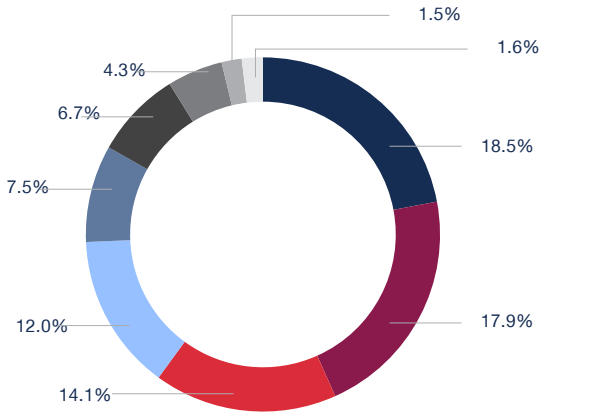

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني في الربع الثالث من عام 2021 إلى أن قطاع التمويل والتأمين استحوذ على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر، يليه قطاع الصناعة.

بلغ إجمالي رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية الربع الثالث من العام 2021 إلى قطاع الأنشطة المالية والتأمين حوالي 4.8 مليار دينار، وهو ما يمثل 67% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر كما تم ضخ 14% من إجمالي قيمة التدفقات الواردة في قطاع الصناعة، أي ما يعادل 1.9 مليار دينار بحريني، وقد كان مصدر أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البحرين من كل من المملكة العربية السعودية (29.9%) والكويت (29%).

القطاع	رصيد الاستثمارات الواردة (مليون دينار بحريني)	حصة القطاعات من الاستثمارات الواردة (%)
التمويل والتأمين	8,389.4	%67.0
الصناعة	1,850.2	%14.8
تجارة الجملة والتجزئة	619.8	%4.9
المعلومات والاتصالات	444.7	%3.5
أخرى	1,223.5	%9.8
الإجمالي	12,527.7 مليون دينار بحريني	

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

مزايا الاستثمار الأجنبي في البحرين

100%

يسمح للمستثمرين في مملكة البحرين الاستفادة من الملكية الأجنبية بنسبة 100% في عدد من الأنشطة الاقتصادية، دون الحاجة إلى شريك محلي.

%

لا تفرض مملكة البحرين ضريبة دخل على الشركات أو على الدخل الشخصي (0%).

سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك.

يمكن للمستثمر الاستفادة من المميزات التي تتمتع بها القوى العاملة المحلية، حيث تتميز بمهارات استثنائية ومستوى عالي جداً من الحرفية وتعتبر من أفضل الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

10

بشكل عام تعتبر مملكة البحرين من بين أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة على مستوى العالم (احتلت مملكة البحرين المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة الثامنة على مستوى العالم).

تتميز البحرين بكلفة تشغيلية منخفضة، إذ تقل هذه التكاليف بنسبة 30% عن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

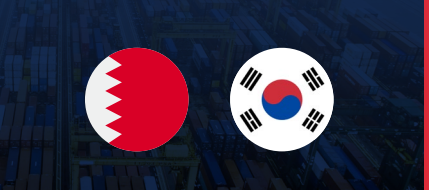

اقتصاد كوريا الجنوبية

مرت جمهورية كوريا بتحول اقتصادي كبير، حيث تحولت من كونها واحدة من أفقر الدول في العالم إلى دولة متقدمة وصناعية وذات دخل مرتفع، وركزت كوريا الجنوبية على تطوير التكنولوجيا والابتكار وذلك لتعويض حجمها الجغرافي المحدود ومواردها الطبيعية غير الكافية.

يقود اقتصاد كوريا الجنوبية البالغ 2 ترليون دولار أمريكي عدة قطاعات تتضمن الإلكترونيات والاتصالات وإنتاج السيارات والكيماويات وبناء السفن والمنسوجات والصلب.

يعتبر قطاع الخدمات هو القطاع الاقتصادي الأكبر والأسرع نمواً في كوريا الجنوبية ، حيث يشكل 57.1% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به 70.2% من القوى العاملة (البنك الدولي، 2022)، وبصفة خاصة في المتاجر متعددة الأقسام وسلاسل المتاجر ومحلات السوبر ماركت، ويعتبر قطاع السياحة أيضاً من القطاعات سريعة النمو في كوريا الجنوبية، حيث نمى هذا القطاع بنسبة 14% في عام 2019 وفقاً لهيئة السياحة الكورية، إلاّ أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات المتأثرة بتفشي جائحة كورونا. في المقابل، يساهم القطاع الزراعي بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، كما تقتصر موارد البلاد المعدنية على الذهب والفضة.

لدى كوريا الجنوبية سياسات قوية موجهة نحو التصدير ساهمت في أدائها الاقتصادي القوي، حيث أنها سابع أكبر مصدر للسلع وتاسع أكبر مستورد لها على مستوى العالم (منظمة التجارة العالمية، 2021). مثلت التجارة ما يقرب من 70.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. تتضمن الصادرات الرئيسة المعدات الكهربائية والإلكترونية والآلات والمفاعلات النووية والمركبات والمواد البلاستيكية، بينما تتضمن الواردات الرئيسة لكوريا الجنوبية المعدات الكهربائية والإلكترونية والوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير والآلات والمفاعلات النووية.

المصادر: Santander، البنك الدولي، Heritage، Credit Agricole Group

الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر ، من المتوقع أن ينمو اقتصاد كوريا الجنوبية بنسبة 3.3% في عام 2022.من جانب آخر استمر تزايد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2019، ومن المُتوقع أن يصل إلى 38,791 دولاراً أمريكياً بحلول عام 2023.

المؤشرات الرئيسة	2019	2020	2021 ت	2022 ت	2023 ت
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	1,651.42	1,638.26	1,823.26	1,907.66	2,012.10
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، التغير السنوي%)	2.2	-0.9	4.3	3.3	2.8
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)	31,937	31,638	35,196	36,792	38,791

ت = توقعات

المصدر: صندوق النقد الدولي، World Economic Outlook Database October 2021

الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية حسب القطاع

يعتبر قطاع الصناعة القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كوريا الجنوبية في عام 2021، تليه أنشطة التجارة، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، وأنشطة الأعمال.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكوريا الجنوبية حسب القطاع في عام 2021 (تريليون وون كوري جنوبي)

المصدر: Statista

الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية

تعتبر اليابان والولايات المتحدة وهولندا من أبرز الدول الرئيسة المستثمرة في كوريا الجنوبية، وتتضمن قطاعات الاستثمار الرئيسة قطاعات الصناعة، والتمويل والتأمين، وتجارة الجملة والتجزئة، وخدمات الإقامة والطعام. ووفقاً لـ Santander Trade، يفضل المستثمرون الأجانب بشكل أساسي إنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة في كوريا الجنوبية.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلى كوريا الجنوبية حسب الدولة

أكثر الدول المستثمرة	النسبة المئوية في 2019
اليابان	%24.6
الولايات المتحدة	%16
هولندا	%9.2
سنغافورة	%7.4
المملكة المتحدة	%7.1
ألمانيا	%4.1
هونج كونج	%4
الصين	%4

المصادر: OECD Statistics Latest Available Data – Santander Trade

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كوريا الجنوبية حسب القطاع

قطاعات الاستثمار الرئيسة	النسبة المئوية في 2019
الصناعة	%36.8
التمويل والتأمين	%30.3
تجارة الجملة والتجزئة	%7.6
خدمات الإقامة والطعام	%6.8
العقارات	%5.3
المعلومات والاتصالات	%3.8

المصادر: OECD Statistics Latest Available Data

مزايا الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية

قوى عاملة ذات مهارات عالية بفضل نظام التعليم الفعال

قدرات بحث وتطوير متقدمة (R&D)

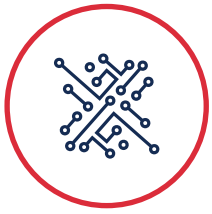

تطور تكنولوجي وتقني

بنية تحتية عالية الجودة

قطاع مصرفي قوي

مركز مالي دولي قوي (احتياطيات نقدية كبيرة من العملات الأجنبية وديون خارجية منخفضة

نمو الاستثمار في آسيا

مستهلكون أذكياء على استعداد للإنفاق على المنتجات عالية الجودة

ارتفاع مستوى الدخل المتاح للأسرة

بنية تحتية قوية في مجال الشحن البحري والجوي

المصدر: Santander Trade

تحديات الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية

الأطر التنظيمية مُشددة وغير شفافة

ارتفاع تكلفة القوى العاملة وعدم مرونة نظام قانون العمل

الشيخوخة السكانية

تُعد مفاوضات العقد المتكررة طوال علاقة العمل أمراً شائعاً

ارتفاع اسعار العقارات (المؤجرة أو المملوكة)

الاعتماد على واردات المواد الخام

مديونية الأسرة وارتفاع معدل البطالة بين الشباب

التوترات الإقليمية مع كوريا الشمالية والمنافسة من الصين (في مجالات الصلب، وبناء السفن، والإلكترونيات)

وجود منافسة كبيرة بين شركات الصناعة المحلية

وجود لوائح وقوانين استيراد، بالإضافة إلى متطلبات الاختبار المتعددة

الاتفاقات المُبرمة بين الشركات الأجنبية والكورية ليست اتفاقيات طويلة الأمد، حيث تفضل الشركات الكورية العقود المرنة

تفرض كوريا الجنوبية رسوم استيراد بنسبة 8% على منتجات المنيوم معينة مثل Rod and Wire، وهذا ما يحد من استيرادها من كوريا الجنوبية

تفرض كوريا الجنوبية رسوم استيراد بنسبة 10% على منتجات White Fused Alumina، على الشركات البحرينية، وهذا ما يحد من قدرة الشركات البحرينية على اتخاذ قرار بشأن استيرادها خصوصاً مع تحديات تسويق بعض المنتجات في السوق المحلية

المصدر: Santander Trade

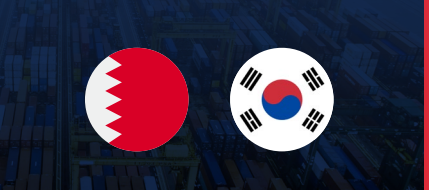

التجارة بين البحرين وكوريا الجنوبية

نمت التجارة بين البحرين وكوريا الجنوبية بنسبة 135% بين عام 2017 - 2021.

نما حجم التجارة بين البحرين وكوريا الجنوبية بشكل مطرد منذ عام 2017، باستثناء الانكماش الذي مر به حجم التجارة بين البلدين بنسبة 20 % بين عامي 2017 و2018، يشار إلى أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) لم تؤثر على التجارة بين البلدين، حيث ارتفع حجم التجارة بنسبة 59% بين عامي 2019 و2020، من 406 مليون دولار أمريكي إلى 647 مليون دولار أمريكي. وظلت مستويات التجارة ثابتة في عام 2021، عند 648 مليون دولار أمريكي، ومن اللافت للنظر أن الصادرات البحرينية إلى كوريا الجنوبية قد تجاوزت الواردات لأول مرة خلال الخمس سنوات الماضية، حيث ارتفعت الصادرات من البحرين إلى كوريا الجنوبية بنسبة 141%، من 173 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 418 مليون دولار أمريكي في عام 2021، وفي المقابل انخفضت الواردات من كوريا الجنوبية بنسبة 51%، من 473 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 229 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وتُعد كوريا الجنوبية أحد أبرز الشركاء التجاريين للبحرين، فقد كانت في عام 2021 سادس أكبر شريك تصدير للبحرين وفي المرتبة الرابعة عشر في قائمة أكبر شريك استيراد.

التجارة الثنائية بين البحرين وكوريا الجنوبية (مليون دولار أمريكي)

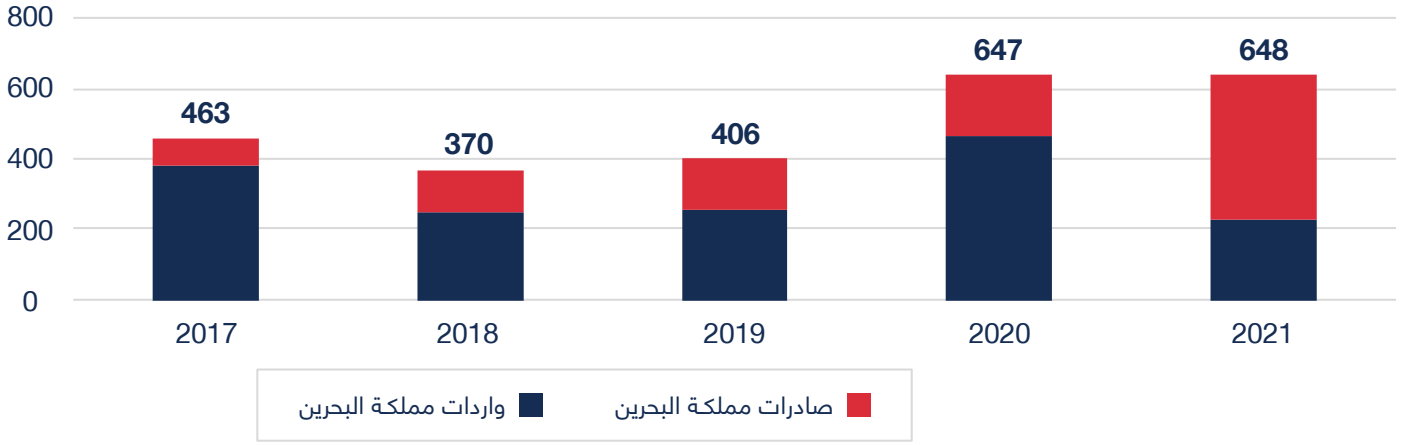

التجارة الثنائية بين البحرين وكوريا الجنوبية (بالدولار الأمريكي)

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التجارة	التغير السنوي بالنسبة المئوية
2017	389,095,130	74,382,161	- 314,712,969	463,477,292	68%
2018	251,052,482	119,497,749	-131,554,733	370,550,231	-20%
2019	256,444,665	150,041,525	-106,403,140	406,486,190	10%
2020	473,500,791	173,582,786	-299,918,005	647,083,577	59%
2021	229,836,607	418,254,571	188,417,964	648,091,178	0.2%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

أبرز الصادرات والواردات بين مملكة البحرين وكوريا الجنوبية

واردات البحرين من كوريا الجنوبية

شهدت 7 من أكبر 10 واردات من كوريا الجنوبية نمواً إيجابياً على أساس سنوي، في حين انخفضت 2 منها فقط.

تعتبر السيارات الخاصة أكبر سلعة استوردتها البحرين من كوريا الجنوبية في عام 2021، بقيمة 25 مليون دولار أمريكي، حيث ارتفعت قيمة الواردات من السيارات الخاصة بنسبة 230% مقارنةً بالعام السابق، وشكلت 11% من إجمالي الواردات، وكانت ثاني أبرز السلع المستوردة هي الموصلات، حيث شكلت أيضاً 11 % من إجمالي الواردات وقد نمت بنسبة 10693% مقارنة بعام 2020. أما ثالث أكبر سلعة مستوردة فقد كانت فحم الكوك، بنسبة 8 % من إجمالي الواردات السنوية وقد نمت بنسبة 77% سنوياً.

أهم السلع التي استوردتها البحرين من كوريا الجنوبية عام 2021				
	السلع	القيمة بالدولار الأمريكي	(الحصة %)	النمو على أساس سنوي
1	سيارات خاصة، موديل سنة التخليص أو التى تليها (1501-3000)	25,413,036	%11	%230
2	موصلات كهرباء معده لضغط يزيد عن 1000 فولت	24,847,030	%11	%10693
3	فحم الكوك	17,567,659	%8	%77
4	وحدات التبادل الحراري	10,625,652	%5	%86-
5	ادوات من اصناف صناعه الحنفيات	7,967,919	%3	%35-
6	كلوريد بولى فنيل غير ممزوج بمواد أخرى	7,952,107	%3	%249
7	آليات بانشاءات علويه دواره بمقدار 360 درجه	6,623,206	%3	%43
8	صمامات الانابيب الهوائيه للعجل (الدواليب)	6,091,132	%3	%515
9	منتجات حديد او صلب مطليه بالزنك	4,556,635	%2	%21
10	قواطع وفواصل ذاتيه للدوائر(1000 فولت - 72,5 كيلو فولت)	4,472,963	%2	-

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

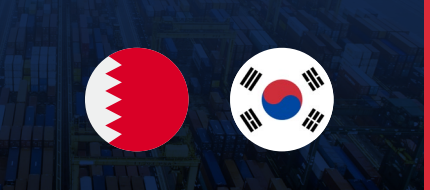

صادرات البحرين إلى كوريا الجنوبية

شهدت 7 من أكبر 10 صادرات إلى كوريا الجنوبية نمواً إيجابياً على أساس سنوي، في حين انخفضت 2 منها فقط.

صدرت البحرين سبائك ألمنيوم خام بقيمة 177 مليون دولار إلى كوريا الجنوبية في عام 2021، وهي أكبر سلعة مُصدرة حيث استحوذت على 43% من إجمالي الصادرات في عام 2021، وقد نمت بنسبة 287% مقارنةً بعام 2020. كان المنتج الرئيسي الثاني المُصدَّر هو سبائك الحديد المقطوعة على أشكال (U, I, H) والمشغولة جزئياً، بارتفاع أقل من 80 مم، وقد مثلت 20% من إجمالي الصادرات السنوية وشهدت معدل نمو سنوي قدره 122%، أما ثالث أكبر منتج تم تصديره فقد كان الألمنيوم الخام غير المخلوط، بنسبة 18% من إجمالي الواردات وقد كانت نسبة الزيادة 562% مقارنة بعام 2020.

أهم السلع التي صدرتها البحرين إلى كوريا الجنوبية عام 2021				
	السلع	القيمة بالدولار الأمريكي	(الحصة %)	النمو على أساس سنوي
1	خلائط من الومنيوم خام	177,964,985	%43	%287
2	سبائك الحديد المقطوعة على أشكال (U,I,H) والمشغولة جزئياً	82,002,200	%20	%122
3	الومنيوم خام ، غير مخلوط	74,495,181	%18	%562
4	خامات ومركزات الحديد المتكتلة	23,529,106	%6	-
5	محلول نشادر مائى	17,857,516	%4	%137
6	محلول يوريا مائي	8,159,264	%2	%3
7	فضلات وخرده نحاس	7,788,422	%2	%49
8	سرطانات (سلطعون ،أو قبقب)	7,715,912	%2	%29-
9	الواح وصفائح من تيريفثالات بولى ايثيلين	4,513,117	%1	%114
10	ميثانول (كحول الميثيل)	4,501,064	%1	%26-

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

الفرص التجارية المحتملة

تقدم الجداول الواردة أدناه لمحة عامة عن أهم 10 سلع ذات إمكانات غير مُستغلة للتجارة بين البحرين وكوريا الجنوبية وفقاً لخريطة إمكانات التصدير لمركز التجارة الدولي والذي تم إعداده بالتعاون مع صادرات البحرين.

تحسب أداة إمكانات التجارة التابعة لمركز التجارة الدولي الفجوة التجارية المُحتملة على أنها "العرض × الطلب (Corrected from market access) × سهولة التجارة الثنائية.

يتم توقع العرض والطلب في المستقبل بناءً على الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات عدد السكان ومرونة الطلب والتعريفة المستقبلية" (مركز التجارة الدولي 2022).

إمكانات التصدير البحرينية غير المُستغلة إلى كوريا الجنوبية

أكبر إمكانات التصدير في البحرين هي منتجات الألمنيوم والحديد.

ألومنيوم غير مسبوك وغير مشغول

ألواح من سبائك الالمنيوم مربعة / مستطيلة

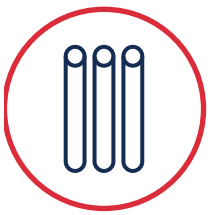

منتجات حديدية من خام الحديد

	السلعة	إمكانات تصدير السلع غير المُستغلة (بالدولار الأمريكي)
1	ألومنيوم غير مسبوك وغير مشغول	75 مليون
2	ألواح من سبائك الالمنيوم مربعة / مستطيلة	7.2 مليون
3	منتجات حديدية من خام الحديد	7 مليون
4	أسلاك من الألومنيوم غير مسبوكة أكبر من 7 مم	1.9 مليون
5	نفايات وخردة ألومنيوم	1.8 مليون
6	محضرات غذائية	1.7 مليون
7	مجوهرات من معادن ثمينة	1.6 مليون
8	أسلاك من سبائك الألومنيوم أكبر من 7 مم	1.1 مليون
9	جبن مطبوخ	1 مليون
10	لحوم وأسماك مجمدة	992 ألف

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2022

يعتبر الألمنيوم غير المسبوك وغير المشغول أكبر منتج يتمتع بإمكانية تصدير غير مُستغلة إلى كوريا الجنوبية بقيمة تبلغ حوالي 75 مليون دولار أمريكي، تليه ألواح من سبائك الألومنيوم المربعة / المستطيلة مع إمكانية تصدير غير مُستغلة تبلغ 7.2 مليون دولار أمريكي، أما السلعة الثالثة ذات إمكانية التصدير غير المُستغلة فهي المنتجات الحديدية التي يتم الحصول عليها من خام الحديد بفجوة تصدير تبلغ 7 ملايين دولار أمريكي. تشمل الصادرات المحتملة الأخرى من البحرين إلى كوريا الجنوبية هي منتجات الألمنيوم الأخرى، والمستحضرات الغذائية، والمجوهرات، والأجبان المصنعة، واللحوم، والأسماك.

إمكانيات استيراد البحرين غير المُستغلة من كوريا الجنوبية

أكبر إمكانات الاستيراد في البحرين هي السيارات والبطاقات الذكية والدوائر الإلكترونية المتكاملة ومصابيح الإضاءة (LED)

سيارات لنقل الأشخاص، وغيرها

بطاقات ذكية؛ دوائر إلكترونية متكاملة، مصابيح الإضاءة (إل إي دي)

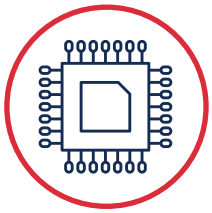

قطع غيار وإكسسوارات سيارات، وغيرها

	السلعة	إمكانيات الاستيراد غير المُستغلة (بالدولار الأمريكي)
1	سيارات لنقل الأشخاص، وغيرها	92 مليون
2	بطاقات ذكية؛ دوائر إلكترونية متكاملة، مصابيح الإضاءة (إل إي دي)	8.3 مليون
3	قطع غيار وإكسسوارات سيارات، وغيرها	5.7 مليون
4	مستحضرات التجميل والمكياج والعناية بالبشرة	5.4 مليون
5	مصنوعات ذهبية / فضية، مصنوعات من معادن ثمينة	4.8 مليون
6	أجهزة الهاتف وغيرها من أجهزة نقل الصوت / الصورة	4.3 مليون
7	قطع غيار الطائرات / الهليكوبتر، وغيرها	4.3 مليون
8	قطع غيار الهاتف وأجهزة الإرسال الأخرى	3.7 مليون
9	قطع غيار الآلات المكتبية	3.2 مليون
10	سيارات نقل أكثر من 10 أشخاص، بما في ذلك السائق	2.7 مليون

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2022

تعتبر مركبات نقل الاشخاص أكبر منتج يتمتع بإمكانية استيراد غير مُستغلة من كوريا الجنوبية بقيمة تبلغ حوالي 92 مليون دولار أمريكي، تليه البطاقات الذكية، والدوائر الإلكترونية المتكاملة، ومصابيح الإضاءة (إل إي دي) بإمكانيات استيراد غير مُستغلة تبلغ 8.3 مليون دولار أمريكي، ومن ثم قطع غيار واكسسوارات السيارات، وغيرها بقيمة تبلغ حوالي 5.7 مليون دولار أمريكي. تتضمن الواردات المحتملة الأخرى من كوريا الجنوبية إلى البحرين منتجات التجميل والعناية بالبشرة والمعادن الثمينة وأجهزة الهاتف وقطع غيار الطائرات والآلات المكتبية.

قطاعات الاستثمار الواعدة في كوريا الجنوبية

الإلكترونيات

تُعد كوريا الجنوبية واحدة من أكبر الدول المصنعة للسلع الإلكترونية

تُعد كوريا الجنوبية دولة متقدمة تكنولوجياً، وهي من بين أكبر الدول المُصنعة للسلع الإلكترونية وأشباه الموصلات في العالم، وتوجد العديد من العلامات التجارية الكورية المشهورة عالمياً التي تنتج الإلكترونيات، بما في ذلك شركة سامسونج للإلكترونيات المحدودة، وهاينكس لأشباه الموصلات (شركة أس كيه هاينكس) وشركة أل جي. تمثل الإلكترونيات الاستهلاكية حوالي 67.3% من صناعة الإلكترونيات في كوريا الجنوبية. يؤدي تطوير المنتجات الذكية، مثل أجهزة التلفزيون الذكية والثلاجات الذكية ومكيفات الهواء الذكية، إلى زيادة نمو هذه الصناعة. تتوقع غولدشتاين ماركت إنتليجنس أن تنمو صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية في كوريا الجنوبية بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 7.6% بين 2017-2030. يضيف الاتجاه المتمثل في تضمين الواقع الافتراضي في تصنيع المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية ميزة إضافية لكوريا الجنوبية من خلال مساعدة الدولة على تحقيق كفاءة التصنيع وخفض التكاليف، وعلاوة على ذلك، فقد عززت تطبيقات الألعاب والترفيه للمنتجات نمو صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية في كوريا الجنوبية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وجود فرص للاستثمار في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والحوسبة السحابية والأمن السيبراني

تُعتبر كوريا الجنوبية مركزاً عالمياً رائداً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تصدرت مؤشر بلومبرج لأكثر الدول ابتكاراً في عام 2021، حيث تمتلك الدولة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متطورة للغاية كما تتميز بأسرع إنترنت في العالم، وهي موطن شركات الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات الرائدة عالمياً مثل سامسونج للإلكترونيات وإل جي للإلكترونيات وأس كيه هاينكس ونافير، وعلاوة على ذلك، فإن الدعم الحكومي في كوريا الجنوبية جعلها واحدة من أكثر الأسواق نشاطاً في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما تعتبر كوريا الجنوبية سوق مزدهرة لأجهزة الهاتف المحمول. ولذلك فقد أصبحت كوريا الجنوبية هدفاً أساسياً للهجمات الإلكترونية، خاصة بعد تطبيق شبكة الجيل الخامس، بالإضافة إلى الانتشار الكبير للأجهزة المحمولة، وهذا ما زاد من فرص الاستثمار في منتجات وخدمات الأمن السيبراني.

يمكن للشركات اختبار حلول الأمن السيبراني قبل العمل في الأسواق الأخرى وتقديم خدمات الاستشارات والتدريب المحلية ذات الصلة. تعمل كوريا الجنوبية أيضاً على تطوير قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي، وقد أصدرت الحكومة خطة الميزانية المالية لعام 2021 والتي تتطلب أكثر من

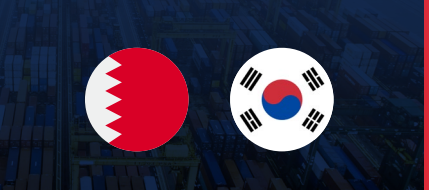

مليـاري دولار أمريكـي لتمويـل المشـاريع المتعلقـة بتكنولوجيـا الـذكاء الاصطناعـي، وبالإضافـة إلـى ذلـك ونظـراً لأن كوريـا الجنوبيـة هـي مصنـع رئيسـي لأشـباه الموصـلات، فهنـاك سـوق كبير لمـوردي المعـدات والمـواد والخدمـات لإنتـاج أشـباه الموصـلات. ينمـو سـوق الحوسـبة السـحابية أيضـاً، مـع وجـود شـركات عالميـة مثـل أمـازون ومايكروسـوفت وجوجـل والتـي تقـود هـذا القطـاع فـي كوريـا الجنوبيـة.

السيارات

قطـاع صناعـة "السـيارات" متقـدم مـع وجـود علامـات تجاريـة معروفـة عالميـاً

إن صناعـة السـيارات فـي كوريـا الجنوبيـة متطـورة للغايـة ولـدى الدولـة قـدرة هائلـة علـى إنتـاج السـيارات، فهـي خامـس أكبر منتج لسـيارات الركاب في العالـم. تمثـل صناعـة السـيارات 13% مـن ناتـج الصناعـة، وينتـج عنهـا 12% قيمـة مضافـة كمـا ويعمـل بهـا 12% مـن إجمالـي القـوى العاملـة فـي كوريـا الجنوبيـة. تشـمل مـاركات السـيارات الكوريـة الجنوبيـة المعروفـة هيونـداي ورينـو سامسـونج وكيـا، وتماشـياً مـع الاتجـاه العالمـي فـإن صناعـة السـيارات تتحـول حاليـاً لتصبـح أكثـر اسـتدامة. تسـعى حكومـة كوريـا الجنوبيـة جاهـدة لإنتـاج 6.3 مليـون سـيارة كهربائيـة تعمـل بخلايـا الوقـود وبنـاء 1200 محطـة للتـزود بالوقـود فـي جميـع أنحـاء البـلاد بحلـول عـام 2040 لتقليـل انبعاثـات غـازات الاحتبـاس الحـراري، وبالإضافـة إلـى ذلـك، أصبحـت مشـاركة السـيارات أكثـر شـيوعاً، ولذلـك تتعـاون شـركة سـوكار، الشـركة الرائـدة فـي مشـاركة السـيارات، مـع شـركة تسـلا وأس كيـه تيليكـوم ونايفـر وشـركات تكنولوجيـا المعلومـات الأخـرى لتطويـر نظـام القيـادة الذاتيـة ومشـاركة السـيارة.

الخدمات المالية

تتمتـع كوريـا الجنوبيـة بقطـاع خدمـات ماليـة قـوي، ومنظـم للغايـة وجـاذب للاسـتثمار الأجنبـي.

تُعـد كوريـا الجنوبيـة مركـزاً ماليـاً عالميـاً ذات قـدرة تنافسـية عاليـة، حيـث تضـم ثانـي أكبـر سـوق تأميـن وثالـث أكبـر سـوق مصرفـي فـي آسـيا، ونظـراً للأسـس القويـة والتنظيـم الجيـد، فـإن القطـاع المصرفـي مسـتقر وجـاذب للاسـتثمار، حيـث يمتلـك المسـتثمرون الأجانـب حوالـي 70% مـن القطـاع المصرفـي. سـوف يـؤدي تخفيـف الضوابـط علـى الملكيـة المشـتركة للخدمـات الماليـة إلـى تهيئـة المزيـد مـن الفـرص لدخـول السـوق والاسـتحواذ وتطويـر الأعمـال، وعـلاوة علـى ذلـك، هنـاك فـرص لشـركات إدارة الأصـول للعمـل مـع صناديـق الثـروة السـيادية فـي كوريـا الجنوبيـة، بمـا فـي ذلـك هيئـة المعاشـات التقاعديـة الوطنيـة الكوريـة الجنوبيـة (رابـع أكبـر هيئـة تقاعـد في العالـم)، ومؤسسـة الاسـتثمار الكوريـة الجنوبيـة. مـن المُتوقـع أن ينمـو قطـاع إدارة الأصـول بسـبب إصـلاح نظـام التقاعـد. يسـيطر عـدد قليـل مـن الأطـراف المعنيـة المحليـة علـى قطـاع التأميـن الفرعـي، وتتضمـن الفـرص المتاحـة للشـركات الأجنبيـة الاسـتحواذ علـى الشـركات القائمـة والشـركات الناشـئة فـي الاسـتثمارات الجديـدة.

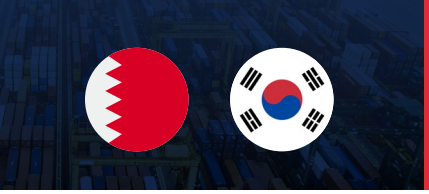

علوم الحياة والرعاية الصحية

تتمتع كوريا الجنوبية بقطاع رعاية صحية متقدم مع وجود فرص للاستثمار في الأدوية والمعدات المتطورة والتطبيب عن بعد وصناعة المستحضرات الدوائية الحيوية.

توجد فرص استثمار كبيرة في مجالات علوم الحياة والرعاية الصحية خاصةً مع وجود معدل شيخوخة كبير في الدولة، بالإضافة إلى التركيز الاجتماعي على أنماط الحياة الصحية. في عام 2010، بلغت نسبة السكان ذوي الأعمار التي تتجاوز الـ65 عاماً حوالي 11% ، ومن المُتوقع أن تزيد هذه النسبة عن 20% بحلول عام 2025، وعلاوة على ذلك فقد زاد الإنفاق على الرعاية الصحية في كوريا الجنوبية من 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 7.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010، بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 9%. تتضمن فرص الاستثمار في هذا القطاع توريد الأدوية ذات العلامات التجارية والمكملات التي لا تستلزم وصفة طبية والمنتجات القائمة على المكونات الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، توجد العديد من الفرص لتوريد المعدات المتطورة والتطبيب عن بعد.

من جانب آخر، تم تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير في قطاعي التكنولوجيا الحيوية والطب الحيوي وذلك بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، كما يتم تطوير صناعة المستحضرات الحيوية في جميع أنحاء البلاد، وسوف يتم إنشاء مركز لدعم خبراء تصنيع هذه المستحضرات في جامعة يونسي، وعلاوة على ذلك، سوف يتم تعزيز التعاون من خلال إنشاء مجموعات شركات التكنولوجيا الحيوية الإقليمية مثل سونغدو في انشيون وونجو في مقاطعة غانجوون وأوسونج في مقاطعة تشنغتشونغ الشمالية ودايغو.

بناء السفن

تعتبر كوريا الجنوبية رائدة عالمياً في صناعة بناء السفن على مستوى العالم وتتمتع بمزايا تنافسية مقارنةً بدول أخرى في المنطقة.

تتمتع كوريا الجنوبية بمكانة بارزة عالمياً في صناعة بناء السفن، حيث حصلت شركات كورية جنوبية على المراكز الأربعة الأولى من بين أكبر 8 شركات لبناء السفن في العالم، وتعتبر شركة هيونداي للصناعات الثقيلة هي أكبر هذه الشركات وقد تصدرت الترتيب العالمي في طلبات بناء السفن في يناير 2022، مما سمح لكوريا الجنوبية بالحفاظ على مكانتها الرائدة في هذه الصناعة على مستوى العالم.

ومن بين أكبر ثلاث دول لبناء السفن في العالم (كوريا الجنوبية والصين واليابان)، لدى كوريا الجنوبية ميزة تنافسية تتمثل في تلقي طلبات السفن ذات القيمة المضافة العالية (الناقلات العملاقة، وسفن الحاويات، وناقلات الغاز الطبيعي المسال).

وفي عام 2019، كان حجم الطلبات التي تلقتها شركات بناء السفن الكورية في الصدارة في السوق العالمية بحصة (37%)، تلتها الصين (34%) ثم اليابان (13%)، كما تعتزم كوريا الجنوبية السيطرة على صناعة بناء السفن خلال السنوات العشر القادمة، حيث حددت وزارة التجارة والصناعة والطاقة في كوريا الجنوبية هدفاً لشركات بناء السفن يتمثل في الحصول على ما يصل إلى 75% من حصة السوق للقوارب الصديقة للبيئة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة أو المنعدمة بحلول عام 2030، ارتفاعاً من 66% حالياً، وأيضاً الحصول على حصة سوقية بنسبة 50% من السفن المستقلة في نفس الإطار الزمني، وهو سوق لم يتم تطويره بعد.

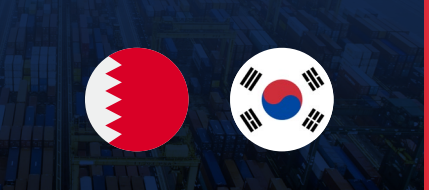

السياحة

نمو صناعة السياحة في كوريا الجنوبية، خصوصاً مع تزايد الاهتمام بالثقافة الكورية.

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المتنامية في كوريا الجنوبية، وتحتل البلاد حالياً المرتبة العشرين من بين أعلى الدول التي تستقبل أكبر عدد من الزوار في العالم، حيث بلغ عدد الزوار الوافدين إلى كوريا الجنوبية حوالي 8.8 مليون في عام 2010، وارتفع إلى 17.5 مليون في عام 2019 (حسب موقع Statista للإحصاءات). تعتبر سيول وجيجو أكثر المدن شعبية في كوريا الجنوبية للزوار الدوليين، ففي عام 2019 احتلت سيول المرتبة رقم 23 بين أكثر مدن العالم شعبية حيث بلغ عدد السياح إليها 9.11 مليون سائح، كما احتلت مدينة جيجو المرتبة رقم 100 بعدد 2.28 مليون سائح، وقد أنفق كل سائح وافد في عام 2020 حوالي 4093 دولاراً أمريكياً في المتوسط. تنتهج كوريا استراتيجية سياحية تتضمن تسهيل قوانين التأشيرات لجذب المزيد من الزوار من الصين وفيتنام والفلبين وإندونيسيا والهند. من جانب آخر، سيتم أيضاً تطوير أربع بلديات محلية لتصبح محاور سياحية إقليمية، وسوف تتضمن البرامج السياحية المزيد من المحتوى الثقافي، مثل موسيقى البوب الكورية، لجذب محبي ثقافة البوب الكورية، كما سوف تزيد الحكومة من دعمها للسياحة إلى مستوى مماثل للمستوى المخصص للصناعات التحويلية.

التعليم

لدى كوريا الجنوبية سوق تعليم خاص كبير مع وجود فرص للاستثمار في تكنولوجيا التعليم.

تتمتع كوريا الجنوبية بأحد أكبر أسواق التعليم في العالم، حيث كان لهذا النظام التعليمي المتطور الفضل في التحول الذي شهدته البلاد والنمو السريع لاقتصادها على مدار الستين عاماً الماضية، يشار إلى وجود رسوم للتعليم في جميع المراحل الدراسية في كوريا الجنوبية، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الجامعة مع وجود ما حوالي 100,000 "مدرسة خاصة" في البلاد، وهي مؤسسات خاصة هادفة للربح يلتحق بها الطلاب غالباً كبديل لرياض الأطفال العامة أو مرحلة ما قبل المدرسة وأحياناً كليهما. غالباً ما يطلق على هذه المؤسسات اسم "Crammers" لأنها تدرس مناهج سريعة تغطي مواضيع مختلفة. تُقدر قيمة سوق التعليم بحوالي 20 مليار دولار أمريكي، وهناك أيضاً إمكانات كبيرة للاستثمار في سوق تكنولوجيا التعليم، بما في ذلك بيئات التعلم المتنقلة، وتحليلات التعلم عبر الإنترنت للتصميم التعليمي، والذكاء الاصطناعي لأبحاث علوم التعلم.

مع الاخذ بعين الاعتبار الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة الكورية لقطاع تكنولوجيا التعليم لعقود من الزمن، وهو حجر الزاوية في استراتيجيتها لإصلاح نظام التعليم للتركيز على تطوير مهارات الطلاب واستخدام أحدث التقنيات.

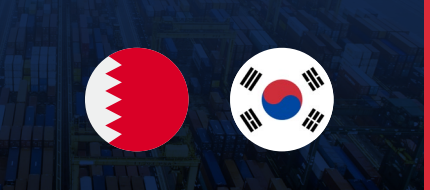

التصميم والصناعات الإبداعية

وجود طلب كبير على وكالات التسويق الأجنبية في كوريا الجنوبية للترويج للشركات الموجهة للتصدير على مستوى العالم.

تتزايد أهمية التصميم والصناعات الإبداعية في كوريا الجنوبية لتشجيع الشركات المصنعة التي تتنافس للحصول على حصة أكبر من السوق العالمية. تعمل الشركات على تطوير مفاهيم تصميم جديدة من خلال إقامة شراكات وثيقة مع شركات أجنبية ذات سجل ابتكاري حافل، كما وتسعى العديد من الشركات الكورية الجنوبية إلى الحصول على المشورة المهنية وحلول التصميم في كلٍ من السوق المحلية والعالمية. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً جداً من شركات استشارات التصميم المحلية تمتلك المهارات اللازمة لتلبية هذا الطلب، وقد أوجد ذلك فرصاً كبيرة لوكالات التصميم الأجنبية، لا سيما تلك التي لديها سجل حافل في أبحاث واستراتيجيات تصميم الشركات، يشار إلى وجود فرص كذلك في قطاع تصميم المنتجات وهوية العلامة التجارية واستشارات التصميم ومجالات التصميم العامة.

المصادر: Statista, Open to Export, Goldstein Market Intelligence, World Atlas, The Korea Herald, International Trade Administration,

Hellenic Shipping News, Invest Korea, TFI Global News, OECD

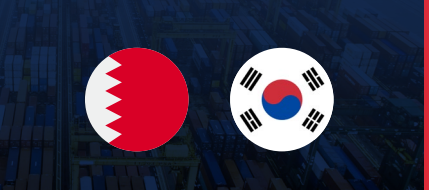

اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي

تم الإعلان في يناير 2022 على بدء استئناف مفاوضات التجارة الحرة بين دول الخليج العربية وكوريا الجنوبية، وسعيهما إلى التوصل إلى إبرام اتفاقية في غضون ستة أشهر من تاريخ الجولة الأولى للمفاوضات. يأتي ذلك من منطلق تركيز دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع اقتصاداتها بدلاً عن النفط وذلك من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة، الأمر الذي سيزيد من أهمية تعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين. تهدف اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والشراكة الاستراتيجية بينهما. يشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية قد انخرطت سابقاً في مفاوضات التجارة الحرة من 2007-2009، ولكن تم تعليق المفاوضات في عام 2010. تُعتبر منطقة الخليج العربي سوقاً حيوياً لكوريا الجنوبية بالنظر إلى عدد سكانه ودخله وإمكانيات نموه.

ويتيح قرار استئناف المفاوضات فرصة لتعزيز التجارة والاستثمار والتعاون بين كوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتضمن قطاعات التعاون الواعدة بين الجانبين المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والثقافية، بالإضافة إلى الطاقة المتجددة، والصناعات الدفاعية، والرعاية الصحية والتعليم الرقمي.

اتفاقيات التجارة الحرة الحالية في البحرين وكوريا الجنوبية

22 اتفاقية تجارة حرة موقعة بين مملكة البحرين وعدد من الدول كالتالي:

1. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
2. مجلس التعاون الخليجي
3. سنغافورة
4. رابطة التجارة الحرة الأوروبية
5. الولايات المتحدة الأمريكية

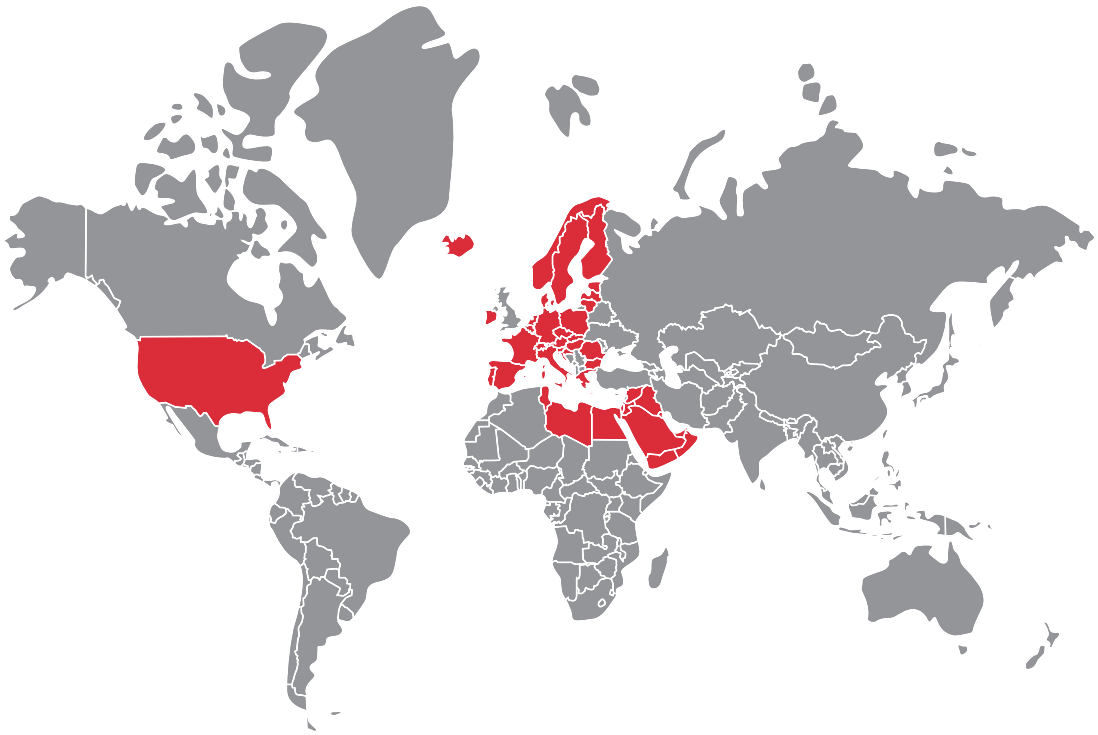

18 اتفاقية تجارة حرة بين كوريا الجنوبية و58 دولة وهي كما يلي:

1. شيلي
2. سنغافورة
3. رابطة التجارة الحرة الأوروبية (4 بلدان)
4. الاتحاد الأوروبي (27 دولة)
5. الأسيان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا) (10 بلدان)
6. الهند
7. بيرو
8. الولايات المتحدة الأمريكية
9. تركيا
10. استراليا
11. كندا
12. الصين
13. نيوزيلندا
14. فيتنام
15. كولومبيا
16. أمريكا الوسطى (5 بلدان)
17. المملكة المتحدة
18. الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (14 دولة من بينها كوريا)

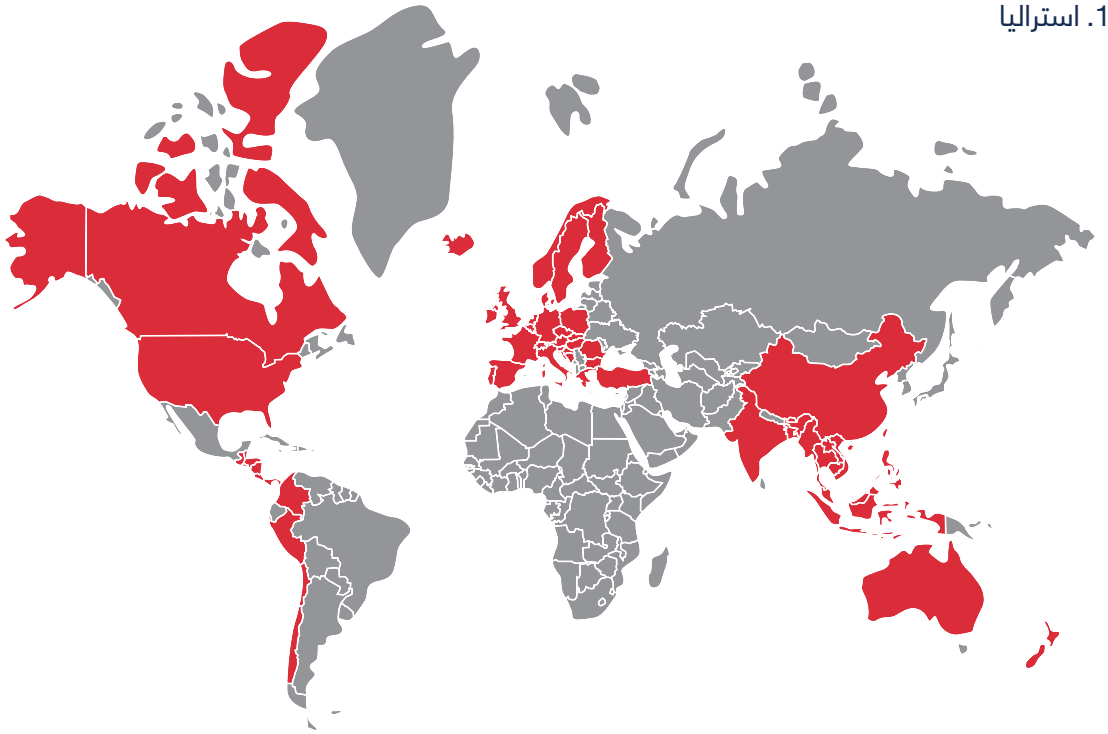

المصدر: وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الجنوبية، مجلس التنمية الاقتصادية للبحرين، Yonhap News Agency، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

خاتمة

حافظت مملكة البحرين وكوريا الجنوبية على علاقاتها التجارية على مدى السنوات الخمس الماضية، خاصةً مع وجود إمكانيات هائلة لتنمية العلاقات الثنائية بشكل أكبر بين الجانبين.

ولم تتأثر التجارة بين البلدين بجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، وهو ما يتضح جلياً في زيادة حجم التجارة بنسبة 59% من عام 2019 إلى عام 2020.، يشار إلى أن كوريا الجنوبية تتمتع باقتصاد صناعي ومتقدم تكنولوجياً بالإضافة إلى وجود قطاعات نامية توفر فرص تعاون واعدة، ولا سيما بالنظر إلى أهداف التنويع الاقتصادي في البحرين والتي تضمنتها رؤية البحرين 2030، وعلاوة على ذلك، فسوف تعزز مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الجارية بين كوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي التجارة والاستثمار بين كوريا الجنوبية والبحرين.

المصادر

- Information and e-Government Authority (IGA)
- International Trade Center
- Santander Trade
- World Atlas
- Ministry of Industry, Commerce and Tourism
- Ministry of Finance and National Economy
- Economic Development Board
- Trade.gov
- Heritage
- KPMG Cost of Doing Business report 2020
- Statista
- The Korea Herald
- International Trade Administration
- Hellenic Shipping News
- Invest Korea
- TFI Global News